

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة ١

الثلاثاء ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش . . . . . (صربيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

افتتاح رئيس الجمعية العامة للدورة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الدورة السابعة والستين للجمعية العامة.

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٦٢ من النظام الداخلي، أدعو الممثلين إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت دقيقة للصلاة أو التأمل.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أخطب الأعضاء اليوم في الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة

في دورتها السادسة والسبعين. وأنا من بلد ديمقراطي أعتر به، وقد كان لي شرف العمل لفترتين متواليتين كوزير للخارجية. وقد خاطبت الجمعية العامة في هذه القاعة مرتين خلال ذلك الوقت في العديد من المناسبات. غير أنني أفعل ذلك اليوم للمرة الأولى بصفتي رئيسا للجمعية.

وأتعهد أمام الجمعية العامة، بوصفها أعظم البرلمانات، بأن أعمل بتفان في خدمة قضية الأمم المتحدة، وممارسة سلطتي بطريقة صريحة ومتوازنة، مع التقدير والاحترام الكاملين للمساواة في السيادة للدول الأعضاء.

وأود في بداية ملاحظاتي، أن أعرب عن تقديري العميق لسلفي، سعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر. وأود أن أشكره وأعضاء مكتبه على جهودهم الدؤوبة من أجل المضي قدما بجدول أعمال الجمعية العامة، وإبراز الدور الذي تضطلع به هذه المؤسسة بدرجة كبيرة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن خالص امتناني وتقديري للأمين العام بان كي - مون، على التزامه الثابت بقيم ومبادئ المنظمة. فقد واصل العمل منذ توليه

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



العدل والاحترام الشامل للقانون الدولي. ويجب أن تظل رؤية المؤسسين في صميم عمل المنظمة.

”نحن نجتمع هنا اليوم وسط اضطرابات بلغت مدى لم يسبق له مثيل“ تلك هي العبارات التي تفوه بها أحد رجال الدولة الأكثر تأثيرا في عصرنا، وكان قد تكلم قبل بضعة أشهر واصفا هذه الفترة من تاريخنا. ومن المتوقع أن تبقى معنا التقلبات الجغرافية - السياسية الناجمة عن هذه الفترة لبعض الوقت، وهي تتسم بمستوى عال للغاية. ولا ريب أن ذلك سيجعل تنفيذ واجباتنا أكثر تعقيدا.

ومهما بلغت الآمال، فإن منظمة الأمم المتحدة ليست في وضع يمكنها من حل جميع مشاكل العالم بين عشية وضحاها. وعلى الرغم من جميع عيوب منظمتنا - وهي عيوب متأصلة في كل مؤسسة شكلها العقل البشري في نهاية المطاف - فأنا على اقتناع عميق بأنها لا تزال تتسم بأهمية بالغة فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات المتزايدة للبشرية. فلا يمكن للمرء أن يتصور ببساطة عالما يسوده السلام، وتضان فيه كرامة الجميع دون دور توديه الأمم المتحدة في تحقيق ذلك.

وبعد التشاور على نطاق واسع في هذا الشأن، فقد اخترت «معالجة أو تسوية المنازعات أو الأوضاع الدولية بالوسائل السلمية» موضوعا عاما لعملنا خلال الأشهر الـ ١٢ المقبلة. فمن شأن هذا الموضوع مواصلة أعمال الدورات السابقة، فضلا عن البناء على أولويات الأمين العام. وآمل أن يكون هذا الإطار مفيدا لخدمة القضية النبيلة المتمثلة في منع الصراعات الناشئة وحل القائم منها.

فالسلام والأمن شرطان أساسيان لتلبية الحاجة إلى الاستقرار والنمو الاقتصادي العالمي والتنمية المستدامة والتقدم الاجتماعي. وسأعمل بصفتي رئيسا للجمعية، مع الدول الأعضاء كي نقرب من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

منصبه، على تنفيذ برنامج قوي وتطلعي، فضلا عن إظهار القيادة القوية في التعامل مع العديد من المسائل المعقدة التي تواجهها البشرية على نحو مستمر. وقد توثقت علاقة قوية ومثمرة بين كلينا حتى الآن، وأتطلع قدما للعمل معه بشكل أوثق طوال هذه الدورة في مناصبي الجديد.

بالإضافة إلى ذلك، أود أن أؤكد على الأهمية التي أوليها لتعزيز التعاون مع الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، وكذلك مع مختلف الكيانات والوكالات المتخصصة التابعة للمنظمة.

وسأعمل مع ممثلي المجتمع المدني على غرار أسلافي في المنصب. ومع استثناءات ملحوظة، فإننا لم نجد حتى الآن وسيلة فعالة للاستفادة من القدرات الهائلة لمعاهد السياسة العامة والبحوث في شتى أنحاء العالم. وأعتزم بصفتي رئيسا، تدشين العديد من المبادرات للاستفادة مما تزخر به تلك المؤسسات من حكمة وخبرات.

ومع ذلك، ستكون مسؤوليتي الرئيسية تجاه الدول الأعضاء. وأتطلع إلى العمل معها لتعزيز الأهداف والغايات المشتركة. وسأعول بشكل خاص على نواب الرئيس عبر أعمال مكتب الجمعية العامة أثناء هذه الدورة.

ولا شك أن الجمعية العامة تكمن في صميم منظومة الأمم المتحدة. فهي المنتدى الوحيد الذي تجتمع فيه جميع الدول الأعضاء على أساس المساواة في السيادة، بهدف المضي قدما بأهداف ميثاق الأمم المتحدة، الذي تنص ديباجته على أن المنظمة قد أنشئت لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، التي جلبت على البشرية أحزانا يعجز عنها الوصف.

وقد جسد مؤسسو منظمتنا صون السلم والأمن الدوليين بوصفه الغرض الأول المنصوص عليه للأمم المتحدة، كي يصبح ممكنا للبشر أن يعيشوا في رخاء أكبر وفي ظل سلام قائم على

لعام ٢٠١٥. وآمل أن أنخرط مع الدول الأعضاء لتحديد السبل الكفيلة بالتغلب على العقبات الحالية في هذا المجال الأساسي، بما في ذلك العقبات المتعلقة بمؤتمر نزع السلاح. وسأبحث أيضاً جميع الدول الأعضاء على مواصلة جهودها الرامية إلى تحقيق النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وسأحضر كذلك الجمعية على تعزيز دور الأمم المتحدة في حفظ السلام. وأود أن أتفاعل مع العضوية للخلوص إلى السبل التي تمكننا من تقديم دعم أشد تأثيراً لأولئك الذين يخدمون تحت راية الأمم المتحدة في مناطق تمزقها الصراعات في جميع أنحاء العالم. إن وجود الأمم المتحدة في الميدان أداة لا غنى عنها لإحلال السلام. ولعقود عديدة، ظل يسهم إسهاماً كبيراً في الحد من الأعمال العدائية بين الأطراف المتحاربة، كما ساعد على خلق جو من السلام أكثر ملائمة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

يتسم حفظ السلام المعاصر الذي تضطلع به الأمم المتحدة بالتعقيد وبالتطور المستمر على حد سواء. وأود أن أنوه بالدور المتنامي الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي بالشراكة مع الأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وثمة جهات فاعلة إقليمية أخرى مهمة، مثل الاتحاد الأوروبي، بدأت هي كذلك تزيد من مشاركتها في البعثات التي تقودها الأمم المتحدة. وبصفتي رئيسا، سأشجع على توسيع مثل هذه النشاطات. عندما يتم التوصل إلى تسوية في أي مكان في العالم، أعتقد أن الجمعية العامة، باجتماع كلمتها، تستطيع أن تؤدي دور الضامن الأخلاقي لما يتفق عليه.

يجب أن تظل مكافحة الإرهاب أيضاً على رأس جدول أعمالنا. وفي ذلك الخصوص، ما برحت إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب واحدة من أهم الأدوات

علاوة على ذلك، يجب علينا أن نركز على جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥. ويجب أن يكون هدفنا التنفيذ الكامل للولاية التي منحت لهذه الهيئة من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويتطلب ذلك التزاماً حاسماً لا يقتصر فقط على مراقبة المواعيد النهائية الإجرائية، بل يشمل أيضاً مراقبة الأهداف السياسية والمالية التي أنشئت هذه الهيئة لتحقيقها. ويتضمن ذلك الشروع في عملية تحديد أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها في نهاية المطاف، ووضع إطار التنمية المستدامة وتسخيرها لخدمة منع نشوب الصراعات. وأنا على اقتناع بأن ذلك لن يكون مكماً لجميع الجهود الأخرى المبذولة لتعزيز السلام والأمن الدوليين فحسب، بل إن من شأنه تعزيز تلك الجهود بصورة حاسمة أيضاً.

وسأعمل - بصفتي رئيسا أيضاً - مع الدول الأعضاء كي تكون الجمعية العامة قادرة على تحسين الإدارة الاقتصادية العالمية. وتؤدي جميع هذه المؤسسات: مجموعة الثمانية، ومجموعة العشرين، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي وغيرها - دوراً حاسماً، كل على طريقته الخاصة. ومع ذلك، فإنني أعتقد اعتقاداً راسخاً أنه يتعين على الجهاز الرئيسي التمثيلي، المعني بالتداول ووضع السياسات في الأمم المتحدة، أن يسهم إسهاماً كبيراً في الحوار الجاري بشأن كيفية تشكيل المصير المادي لكوكبنا.

وبناء عليه، فإنني أعترز عقد اجتماع رسمي رفيع المستوى بشأن هذه المسألة يهدف إلى إنشاء إطار للتشاور بين الجمعية العامة والمؤسسات التجارية والمالية الدولية، بما في ذلك مجموعة العشرين، في السنوات القليلة القادمة.

ينبغي للجمعية العامة أن تسعى إلى إحراز تقدم في مجالي تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وبصفتي رئيسا للجمعية العامة، سأدعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى نتيجة ناجحة للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

غير المشروعة والأسلحة. خلال هذه الدورة، سيُقدم للجمعية تقييم مهم لخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي اعتمدها عام ٢٠١٠. وسأعمل مع الدول الأعضاء على ضمان تنفيذ إجراءات المتابعة اللازمة، حتى تتمكن من المساعدة في وضع حد لهذه الجريمة المروعة.

في اليوم الختامي للدورة السادسة والستين، اعتمدت الجمعية العامة قرارها الأخير بشأن تنشيط أعمال الجمعية. وبصفتي رئيساً، سأعمل مع الدول الأعضاء، ومع الفريق العامل المخصص على وجه الخصوص، على تحديد المزيد من الوسائل التي تكفل تعزيز دور ذلك الفريق وسلطته وفعالته وكفاءته، مع التركيز بشكل خاص على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه. إن تنشيط هذه المؤسسة الأكثر عالمية من بين المؤسسات المتعددة الأطراف لا يعني تجديد إيماننا ببرامج الأمم المتحدة ومقاصدها فحسب، بل يعني أيضاً تجديد إيماننا ببعضنا ببعض. وتستطيع الدول الأعضاء أن تعتمد عليّ في المساعدة على النهوض بجدول أعمال التنشيط وتيسيره، بما في ذلك عملية إصلاح مجلس الأمن.

بعدما يقرب من ٨٠٠ سنة من صدور الميثاق العظيم للحريات، الماغنا كارتا، لا يزال الكثير من الناس في جميع أنحاء العالم لا يتمتعون بالحقوق الأساسية المنصوص عليها في تلك الوثيقة الأساسية، أي الحقوق التي تحمي الأفراد وتمكّن، في الوقت نفسه، البلدان من أن تتطور في سلام وأمن بوصفها بلداناً ذات سيادة تقف على قدم المساواة. هذا ما يدفعني إلى الاعتقاد أن سيادة القانون يجب أن تظل في صدارة جدول أعمال الدورة السابعة والستين. وأحث الدول الأعضاء على التواضع على وثيقة توافقية في بداية المناقشة الرفيعة المستوى بشأن سيادة القانون، خلال الأيام القليلة المقبلة. وبصفتي رئيساً، سأعمل بشكل وثيق مع الجمعية العامة على تنفيذ أي ولاية قد يتمخض عنها الاجتماع.

التي بحوزتنا. وأود أيضاً أن أؤكد على ما أراه من ضرورة تعزيز الجهود المبذولة لاستكمال مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، وفقاً للقرار ١٠٥/٦٦. بعلنا معاً على نحو أكثر تلاحماً، سوف نرسل رسالة واضحة إلى أولئك الذين يقومون بتمويل الإرهاب والتخطيط له وممارسته فحواها أن التاريخ لا يقف إلى جانبهم. يجب ألا نستسلم لهم. يتعين حشد جميع الموارد المتاحة للمساعدة في القضاء على هذه الآفة العالمية. لا بد من إلحاق الهزيمة بالإرهاب مهما كلف الأمر.

قبل أربع وستين سنة، اعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي ربط ربطاً رسمياً ما بين احترام حقوق الأفراد غير القابلة للتصرف وبين النهوض بقضية السلام والأمن. وأعتقد اعتقاداً قوياً أن على الأمم المتحدة أن تستمر في اضطلاعها بدور رائد في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الدولي. وعلى الجمعية العامة، جنباً إلى جنب مع مجلس حقوق الإنسان، أن تولي المزيد من الاهتمام لتحقيق ما أسماه الإعلان بـ "المعيار المشترك للإنجاز". إن تسليط الضوء على أوضاع حقوق الإنسان الملحة عمل مهم. وفيما أرى، فإن النهج التعاوني هو الذي ييسر المضي قدماً نحو تحقيق ذلك الهدف، لا نهج المواجهة. خلال هذه الدورة، يجب مواصلة الجهود الرامية إلى تقوية وتعزيز الأداء الفعال لنظام هيئة معاهدة حقوق الإنسان.

أود أيضاً أن أؤكد التزامي الراسخ بضمان المساواة في الحقوق والفرص للمرأة. وبصفتي رئيساً للجمعية العامة، سأنتشاور مع الدول الأعضاء بشأن سبل العمل على نحو أوثق بين الجمعية العامة وكيان الأمم المتحدة للمرأة.

وتظل مكافحة الاتجار بالمرأة ومكافحة العنف الذي تتعرض من المسائل التي تثير بالغ القلق. ولئن مثل ذلك شكلاً بشعاً من أشكال العبودية الحديثة، فإنه، للأسف، أحد أسرع الصناعات الإجرامية تنامياً، وبات ينافس الاتجار بالمخدرات

هذا اليوم.

ونحن إذ نتدبر ما يأتي به المستقبل خلال الدورة السابعة والستين، لنا أن نستمد الإلهام مما خطه قبل موته بقليل:

”لا تقس ارتفاع الجبل أبداً حتى تبلغ قمته. وعندئذ ستري مدى انخفاضه ... ولا تنظر قط إلى أسفل لتختبر الأرض قبل أن تقوم بخطوتك التالية؛ فلن يجد الطريق الصحيح ألا من يُقي عينه مثبتة على الأفق البعيد ... ولا تنكر قط طلباً للهدوء والسكينة تجاربك الخاصة ومعتقداتك.“

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون.

**الأمين العام** (تكلم بالإنكليزية): يتزامن افتتاح كل دورة من دورات الجمعية العامة مع بداية الخريف في نصف الكرة الشمالي. إلا أنني أجد فيها أيضاً إحساساً بالربيع. فثمة آمال جديدة على الساحة، وقضايا جديدة تنتظر التعامل معها، وطرق جديدة لإدارة أعمالنا. والتحدي الماثل أمامنا هو أن نجعل ذلك الشعور المبدئي بالأمل أكثر من مجرد لحظة خاطفة، في أن نحيل النوايا الحسنة اليوم إلى سجل تقدم دائم لسكان العالم.

وأود أن أجدد تهنئي للسيد فوك يرميتش على تقلده مهام منصبه في رئاسة هذه الهيئة. وقد كان الانتقال طيباً بين رئيس الجمعية الجديد وسلفه. وأشكر سعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر على ما أبداه من قيادة خلال السنة الماضية الحافلة بالأحداث. كما يجري التنسيق على نحو طيب بين مكتب الرئيس الجديد ومكتبي. وهذا أمر يبشر بالخير بالنسبة للأعمال المقبلة. ويمكنكم يا سيدي الرئيس أن تعتمدوا علي وعلى دعمي الكامل لكم.

وكما هي العادة، تواجه الجمعية العامة جدول أعمال طويلاً وعاجلاً. وسيشهد الأسبوع المقبل أيضاً كثيراً من

سأسعى أيضاً إلى تسخير جهودنا لمعالجة المسائل المهمة الأخرى، بما في ذلك تعزيز حقوق الشعوب الأصلية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

كتب إيفو أندريتش، أدينا الحائز على جائزة نوبل في الأدب، فيما كتب: ”أنا لا أخاف من البشر أنفسهم، بل أخاف مما هو غير إنساني فيهم“. ولقد ظل العمل على تبديد ذلك الخوف، من خلال السعي بوعي إلى ترويض نزعاتنا الأكثر بدائية، من المهام الأساسية التي اضطلع بها المشرعون ورجال الدولة على مدى آلاف السنين. وقد استُهدِيَ بهذا التفكير في صياغة كل قانون عادل، وكل دستور عظيم، وكل معاهدة كُتبت لها الديمومة. كما كان له موقع الصدارة في ميثاق الأمم المتحدة، تلك الوثيقة التي تهدف، أولاً وقبل كل شيء، إلى تفادي اللجوء إلى الحرب. وآمل مخلصاً أن تعمل مداولاتنا، بسيرها السير الصحيح، على تأكيد مقولة أن الأمم المتحدة عنصر لا غنى عنه في العلاقات الدولية.

من المرجح أن تكون التحديات التي ستواجهنا خلال العام المقبل كثيرة. ونحن نبدأ الدورة السابعة والستين، يجب ألا نغفل أبداً عن الواجب الذي نتشاطر في المشاركة في النهوض، على نحو مسؤول، بمقاصد المنظمة ومبادئها، وأن نظل ملتزمين بتسوية خلافاتنا بسلاسة من خلال الحوار، وليس من خلال التنافر والمواجهة. وليكن السلوك السامح الذي اتصف به أفضل الذين سبقونا معلماً نستهدي به على طول طريقنا. فهو قمين بإثراء منظورنا، وبتمكيننا، من خلال ذلك، من تعزيز قضية إحلال السلام الحقيقي والدائم في العالم. وإذ أصل إلى نهاية بياني، أود أن أخص بالذكر فرداً واحداً بتلكم الصفة.

ومن بين جميع القادة والساسة الذين دخلوا في أي وقت من أبواب الأمم المتحدة، قلائل هم الذين يشبهون داغ همرشولد، الذي انتهت حياته فجأة منذ ٥١ عاماً بالضبط

قلت يا سيدي في خطاب قبولك المنصب إنك تأمل في أن تساعد الدورة المقبلة على بلوغ اليوم الذي يلغي فيه الجنس البشري الخوف من قاموسه. فلنعمل كلنا معا على تحقيق ذلك الأمل. وأرجو لكم جميعاً التوفيق في جعل الدورة السابعة والستين للجمعية العامة دورة مثمرة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

#### البند ١٣٤ من جدول الأعمال المؤقت

##### جدول الأنصبة المقررة لقسمته نفقات الأمم المتحدة

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): نماشيا مع الممارسة المتبعة، أود أن أوجه اهتمام الجمعية العامة إلى الوثيقة A/67/371، التي تتضمن رسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية يبلغ فيها الجمعية بوجود خمس دول من الدول الأعضاء متأخرة عن سداد اشتراكاتها المالية إلى الأمم المتحدة بموجب أحكام المادة ١٩ من الميثاق.

وأود أن أذكر الوفود بأنه، بموجب المادة ١٩ من الميثاق:

”لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها.“

هل لي، بناء على ذلك، أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/67/371؟  
تقرر ذلك.

الاجتماعات والمبادرات رفيعة المستوى الهامة بشأن الطاقة وصحة المرأة والتغذية والتعليم، وعن التحديات التي تواجه السلام والأمن، كالحالة البالغة التعقيد والعاجلة للغاية في منطقة الساحل. وستكون الحالة المتدهورة في سوريا كذلك في صدارة تفكيرنا. وتتفاوض الدول الأعضاء حاليا حول نتائج الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون. وأحثكم على أن تصوغوا وثيقة تبث بإشارة قوية للالتزام بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. كما سنشرع سويا في بذل جهود بالغة الأهمية لتحديد أهداف إنمائية مستدامة ولوضع تفاصيل خطة للتنمية فيما بعد عام ٢٠١٥. وسواصل جهودنا من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية مع اقتراب الموعد المحدد.

وقد اقترحت يا سيدي الرئيس أن تركز المناقشات العامة في الأسبوع القادم على التسوية السلمية للنزاعات الدولية. وأعرب عن ترحيبي بهذا الموضوع. فما برحت إحدى أولوياتي الرئيسية بصفتي الأمين العام تتمثل في تعزيز السبل الوقائية والسلمية لتسوية الخلافات. وهناك إمكانيات كبيرة لم تستكشف بعد في هذا المجال. فنحن نمر بفترة من القلق. ونشهد جميعا حوادث متسمة بعدم التسامح والكراهية يستغلها بعد ذلك الآخرون. ويلزم أن نسمع أصوات الاعتدال والهدوء الآن. فكلنا بحاجة إلى أن نرفع أصواتنا دعما للاحترام المتبادل وتفهم قيم الآخرين ومعتقداتهم. ويجب على الأمم المتحدة ذاتها أن تكون أهلا لمتطلبات الساعة.

فالمنظمة مطالبة بأن تفعل ما هو أكثر من أي وقت مضى. والناس يريدون نتائج فورية وليس بعد سنين. ولهذا السبب أيضا سنعمل سويا خلال هذه الدورة على تعميق جهودنا المبذولة لتعزيز الأمم المتحدة ذاتها وتحديثها.

وأخيرا، لتدبر الذكرى السنوية الحزينة لوفاة سلفي العظيم، داغ همرشولد. فما برح نموذج وحكمته مصدر إلهام للآخرين. ولهذا أهمية بالغة بالنسبة لإنجاز ولايتنا.

### البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة السابعة والستين

#### (أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

مع البلد المضيف؛ واللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة؛ واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ وهيئة نزع السلاح؛ والمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛ واجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تقضي المادة ٢٨ من النظام الداخلي بأن تُعيّن الجمعية العامة في بداية كل دورة، بناءً على اقتراح الرئيس، لجنة لوثائق التفويض تتألف من تسعة أعضاء.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تأذن لهذه الأجهزة الفرعية التابعة للجمعية بأن تجتمع خلال الجزء الرئيسي من الدورة السابعة والستين للجمعية العامة؟

وعليه، يُقترح أن تتألف لجنة وثائق التفويض للدورة السابعة والستين من الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي، أنغولا، بيرو، تايلند، ترينيداد وتوباغو، السويد، سيشيل، الصين، والولايات المتحدة الأمريكية.

هل لي أن أعتبر أن الدول التي ذكرتها قد عُينت أعضاء في لجنة وثائق التفويض؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

تقرر ذلك.

### البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

تنظيم أعمال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة

رسالة من رئيس لجنة المؤتمرات (A/67/352)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يعلم الأعضاء أنه، عملاً بأحكام الفقرة ٧ من الجزء الأول من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠، المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، لا يجوز لأي من الهيئات الفرعية عقد اجتماعاتها في مقر الأمم المتحدة خلال الجزء الرئيسي من دورة عادية للجمعية العامة ما لم تأذن الجمعية العامة صراحة بذلك.

وبناء على الفهم الواضح بأن الاجتماعات يجب أن تُعقد في إطار المباني والخدمات المتاحة، يُطلب الإذن من ثم للأجهزة الفرعية التالية: مجلس مراجعي الحسابات؛ ولجنة العلاقات